الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

إلغاء إدراج أسهم «مجمعات الأسواق»

قررت هيئة أسواق المال إلغاء إدراج اسهم شركة «مجمعات الاسواق التجارية الكويتية» من سوق الكويت للاوراق المالية اعتبارا من تاريخ 19 مارس 2014 وذلك اعمالا لنص المادة 25 من القرار رقم 3 بشأن اصدار نظام الادراج في بورصة الاوراق المالية، حيث تجاوز ايقاف الشركة عن التداول فترة ستة اشهر.

«مؤسسة البترول»: المضف عضواً منتدباً للتسويق وبورسلي مستشاراً للرئيس التنفيذي

أحمد مغربي

اعتمد مجلس إدارة مؤسسة البترول في اجتماعه الذي عقد أمس برئاسة وزير النفط ووزير الدول لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير قرار عودة القيادي ناصر المضف إلى منصبه السابق عضوا منتدبا لقطاع التسويق العالمي، على أن يباشر عمله ابتداء من يوم الأحد المقبل، وذلك ليحل محل القيادي نبيل بورسلي الذي اتخذ قرار بتعيينه مستشارا للرئيس التنفيذي في المؤسسة نزار العدساني. وعلمت «الأنباء» من مصادرها ان الرئيس التنفيذي للمؤسسة نزار العدساني أخذ إجازة لمدة أسبوع تبدأ من الأحد المقبل وتم أخذ الموافقة ليشغل مستشار الرئيس التنفيذي نبيل بورسلي رئيسا تنفيذيا بالوكالة، وذلك باعتباره رئيسا لمجلس إدارة شركة نفط الكويت. من جهة اخرى، قالت المصادر ان مجلس إدارة مؤسسة البترول لم يبت في قرار عودة القيادي السابق علي عامر الهاجري إلا بعد تنفيذ مؤسسة البترول إعادة الهيكلة المطوية وهي فك الإدارات التي تم دمجها سابقا ليعود إلى منصبه السابق عضوا منتدبا للشؤون المالية في المؤسسة.

ناصر المضف

الاستثمارات الوطنية: متوسط السيولة المتداولة يقفز إلى الضعف

أنهى سوق الكويت للأوراق المالية تعاملاته هذا الأسبوع على ارتفاع وذلك مقارنة مع أدائه خلال الأسبوع الماضي إذ حققت مؤشرات السوق العامة (السعري – الوزني – كويت 15NIC50) مكاسب بنسب بلغت 1,4٪ و2,9٪ و4,4٪ و3,9٪ على التوالي، وكذلك الحال بالنسبة إلى المعدل اليومي للمتغيرات العامة (المعدل اليومي للقيمة المتداولة – الكمية – عدد الصفقات) خلال نفس الفترة والتي ارتفعت بنسب بلغت 79,2٪ و52,6٪ و26,2٪ على التوالي هذا وقد بلغ المعدل اليومي للقيمة المتداولة 31,5 مليون دينار خلال الأسبوع بالمقارنة مع متوسط 17,6 مليون دينار للأسبوع الماضي، ويلحظ أن ارتفاع متوسط القيمة المتداولة كان قرابة الضعف فيما ارتفعت الكمية المتداولة بأقل من ذلك وهو ما يأتي توازيا مع حركة المؤشرات التي كانت متمحورة حول الشركات ذات الرسملة الكبيرة وهو الاتجاه الذي استمر للأسبوع الثالث على التوالي حيث حقق مؤشر كويت 15 وحدة عائدا بلغ 4,4٪ خلال أسبوع واحد وهو مقارب لأداء العام 2013 بأكمله حين حقق 5,9٪ في حين لم يرتفع مؤشر السوق العام سوى بنسبة 1,4٪ خلال الأسبوع ولا شك في أن الاتجاه نحو الأسهم ذات الأداء التشغيلي كان واضحا إلا أن تحركها بتلك الصورة الاستثنائية يحتاج إلى محفزات وهو ما تجلى بعدد من الأمور لعل أبرزها بالمرونة التي أبدتها هيئة أسواق المال بخصوص الجدول الزمني لتطبيق قواعد الحوكمة بعد عقدها مباحثات مع وزارة التجارة أو تلك التي من المزمع عقدها مع الجهات المعنية خصوصا بعد ملاحظات عديدة أبدتها سواء لغرفة التجارة أو لاتحاد شركات الاستثمار والتفهم الذي أبدته بخصوص بعض المثالب الموجودة في القانون المنظم رغم الإيجابيات الكثيرة التي تحتويه ودورها الرئيسي في تنظيم سوق الأوراق المالية وتعزيزه كواجهة للاقتصاد ووعاء لمدخراته كان ذلك بالتوازي مع طلب رسمي تم تقديمه من خمسة أعضاء في مجلس الأمة لمناقشة أمور متصلة بذلك الشأن وباعتقادنا أن تلك الإيماءة قد لعبت دورا إيجابيا في اشتعال شرارة الارتفاع لاسيما بعد ازدياد مفاجئ في سيولة السوق والتي يتبين في قراءة لها دخول سيولة أجنبية للسوق تزامنا مع صدور توصيات بشراء اسهم من بيوت الاستثمار العالمية لأول مرة منذ 4 سنوات.

سيولة أجنبية وإيماءات سياسية واقتصادية تشغل البورصة

«الوطني للاستثمار»: مؤشرات دول الشرق الأوسط تتصدر الأداء

قال تقرير صادر عن شركة الوطني للاستثمار ان بعض مؤشرات الأسواق ارتفعت خلال الفترة من 7 إلى 14 الجاري، حيث حقق مؤشر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أفضل أداء بارتفاع بلغ 0,6٪، وبالمثل ارتفع مؤشر دول مجلس التعاون الخليجي بواقع 0,6٪. بينما تراجع مؤشر الأميركتين بنسبة 1,8٪. في حين سجل مؤشر أوروبا انخفاضا بنسبة 2,8٪. وانخفض كل من مؤشري آسيا والأسواق النامية بنسبة 3,63٪ و3,0٪ على التوالي. وأخيرا تراجع مؤشر البرازيل وروسيا والهند والصين بنسبة 4,4٪. وبالنظر لأداء الأسواق منذ بداية العام، فقد تصدر أداء مؤشر دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا على أداء بقية المؤشرات بارتفاع بلغ 9,8٪ يليه أداء مؤشر دول مجلس التعاون الخليجي بواقع 9,7٪. في حين انخفض مؤشر أسواق الأميركيتين بنسبة 0,2٪ يليه مؤشر أوروبا بنسبة 1,3٪.

ستكشف عنها بالربع الثالث والتسلم اعتبارا من 2017 ـ 2018

بودي: «الجزيرة» بصدد شراء طائرات من الجيل الجديد

مروان بودي خلال جمعية عمومية « الجزيرة» (هاني عبدالله)

- تسلمنا حتى الآن 14 طائرة من «إيرباص» وسيصل عددها إلى 15 في مايو المقبل
- إنجاز بوابات خاصة بالشركة في المطار بالربع الثاني مزودة بجسرين على اعلى مستوى
- 19,6٪ أرباحا قياسية لأول مرة منذ التأسيس بـ 2013.. و20٪ النمو المتوقع لأرباح 2014

شريف حمدي

أفاد رئيس مجلس إدارة مجموعة طيران الجزيرة مروان بودي بأن المجموعة ستشهد انطلاق برنامج لتحديث الأسطول من خلال وضع طلبية لطائرات من الجيل الجديد سيتم الكشف عنها خلال الربع الثالث من العام الحالي، لافتا إلى أن الأمر مازال في طور الدراسة التي يعكف على إعدادها الفريق الفني للشركة، وبالتالي من السابق لأوانه تحديد عدد الطائرات الجديدة، إلا أنه أشار إلى أن تسلمها سيبدأ في 2017 – 2018 ،مشيرا الى انها ستكون من «إيرباص» أو «بوينغ».

وتوقع بودي في تصريحات صحافية على هامش الجمعية العمومية التي انعقدت أمس بنسبة حضور 79٪، أن نسبة النمو المتوقع لمجموعة طيران الجزيرة على مستوى الأرباح لـ 2014 ستكون في حدود 20٪ وفقا للإستراتيجية الموضوعة والتي تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي تشهدها المنطقة، لافتا إلى ان طيران الجزيرة اضطرت لإيقاف 3 خطوط إلى سورية بسبب الأوضاع السياسية والتي إذا عادت للتشغيل فستنعكس بشكل كبير على إيراداتها.

نمو الطلب المحلي

وأوضح أنه في السنوات المقبلة ستكون فرص النمو المتاحة لـ «طيران الجزيرة» في نمو الطلب المحلي، ولانتهاز هذه الفرص تستثمر المجموعة في المرافق الأرضية، حيث تنجز حاليا عملية بناء بوابات خاصة بها في مطار الكويت الدولي مزودة بجسرين من أحدث الأنواع وأكثرها تطورا.

ولفت إلى أنه عند الانتهاء من البناء في الربع الثاني من 2014، ستمكن هذه البوابات طيران الجزيرة من توفير تجربة سفر أفضل وأسهل وأسرع للمسافرين. مضيفا أن استثمارنا في المرافق الأرضية وتحديث أسطولنا يساهمان في تعزيز المنتج الذي نقدمه، وبذلك نحافظ على مكانتنا ونبقى الطيران المفضل للسفر في منطقة الشرق الأوسط، مؤكدا على أن الفرص الحقيقية موجودة في الكويت. وذكر أن مجموعة طيران الجزيرة تعتمد على نموذج عمل فريد وفعال مكون من شركتين، الأولى شركة طيران تجارية وهي «طيران الجزيرة»، وتخدم المسافرين من وإلى مدن في المنطقة، والثانية شركة لتأجير الطائرات هي شركة «سحاب» ومن ضمن عملائها شركات طيران عالمية مرموقة في شمال أميركا والشرق الأوسط وآسيا.

التركيز على السوق المحلي

وأكد بودي أن التركيز في السنوات الثلاث المقبلة سيكون على السوق المحلي الذي يتوقع أن تكون فرص النمو فيه كبيرة، مبينا أن مجموعة طيران الجزيرة تراهن على السوق المحلي وفقا لمؤشرات حقيقية للاقتصاد الكويتي رصدتها الشركة في ابحاثها ودراستها، من بين هذه المؤشرات تصنيف الكويت في المرتبة الثامنة على مستوى العالم من حيث الناتج المحلي الاجمالي بحسب صندوق النقد الدولي كما انها تضم شريحة كبيرة من الشباب الكويتي دون سن 25 عاما يمثلون نصف سكان الكويت وينخرطون في سوق العمل تدريجيا. وتابع ان القطاع الخاص الكويتي قام وحده بمضاعفة عدد الموظفين حديثي التخرج خلال النصف الاول من العام الماضي مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2012 وشهد القطاع الحكومي زيادة بنسبة 18٪ في مستويات الرواتب خلال العام الماضي كما ارتفعت عدد الودائع التي تم تسجيلها في البنوك المحلية بنسبة 7٪ خلال الأشهر 11 الأولى من العام الماضي.

وأوضح بودي ان هذه المؤشرات انعكست على اعداد المسافرين عبر مطار الكويت الدولي حيث نمت حركة المسافرين 6٪ خلال العام الماضي ليصل عددهم الى 9,4 ملايين مسافر، مشيرا الى انه رغم ضآلة هذا الرقم مقارنة بمطارات أخرى كمطار دبي الذي استقبل 66,4 مليون مسافر إلا ان غالبية مسافري دبي كانوا عن طريق «الترانزيت». وقال بودي انه لحساب القيمة الحقيقية يجب فصل عدد المسافرين عن طريق «الترانزيت» وحساب القيمة الحقيقية لقطاع السفر المحلي من والى الوجهة المقصودة كأول او آخر نقطة سفر ليكون عدد المسافرين عبر مطار الكويت الدولي 9,4 ملايين مسافر في حين يكون هذا الرقم اقل بكثير في مطارات إقليمية أخرى كالدوحة وابوظبي.

نظرة على 2013

وذكر بودي أن مجموعة طيران الجزيرة سجلت نموا بنسبة 19,6٪ في أرباحها الصافية لعام 2013، محققة أفضل أداء لها منذ التأسيس على الرغم من التحديات السياسية الإقليمية المستمرة وتذبذب أسعار الوقود، ومواصلة ربحيتها القياسية منذ 3 سنوات.

وقال «كان العام الماضي مليئا بالتطورات الإيجابية للمجموعة، فإلى جانب نجاحنا في الحفاظ على النتائج المستهدفة للعام الثالث على التوالي، قامت المجموعة بتغطية كامل احتياجاتها التمويلية للعامين القادمين، وقلصت كذلك نسبة الدين إلى حقوق الملكية من 1,7 في 2012 إلى 1,4 في 2013، واستكملت العام بأفضل أداء في تاريخ المجموعة».

أبرز الإنجازات

وأشار إلى أن مجموعة «طيران الجزيرة» أبرمت صفقة تمويلية مع بنك الكويت الوطني والبنك الألماني «دي في بي – اس إي» لشراء الطائرات الثلاث المتبقية من صفقة الطلبية التي أبرمتها المجموعة مع شركة «إيرباص» لشراء 15 طائرة جديدة من طراز A320، وبموجب الصفقة تكون مجموعة «طيران الجزيرة» قد غطت كامل احتياجاتها التمويلية للأسطول، مضيفا في هذا السياق أن 50٪ من أسطول الجزيرة مكفول من مؤسسة الضمان الأوروبية. وبين بودي أن المجموعة تسلمت خلال العام طائرتي «إيرباص» جديدتين من طراز A320 من المصنع «إيرباص»، ليرتفع بذلك عدد الطائرات التي تسلمتها المجموعة منذ عام 2005 إلى 14 طائرة من الطراز ذاته، تملكها جميعها بالكامل ضمن أسطولها، وستتسلم المجموعة الطائرة المتبقية من الطلبية في شهر مايو 2014.

النتائج المالية

واستعرض بودي أبرز النتائج المالية في 2013 وهي كالتالي:

- بلغت الإيرادات التشغيلية 65,6 مليون دينار لـ2013، بزيادة نسبتها 4,7٪ عن 2012 في حين بلغت الأرباح التشغيلية 62,6 مليون دينار.
- بلغت الأرباح التشغيلية 20,6 مليون دينار لـ 2013، بزيادة نسبتها 11,4٪ عن 2012 في حين بلغت الأرباح التشغيلية 18,5 مليون دينار.
- بلغت الأرباح الصافية 16,7 مليون دينار لـ 2013، بزيادة نسبتها 19,6٪ عن 2012 في حين بلغت الأرباح الصافية 13,9 مليون دينار.
- ارتفع معدل إشغال المقاعد في عام 2013 بنسبة 5,1٪ مقارنة بـ 2012.
- بلغت قيمة الأصول الحقيقية 158 مليون دينار.
- بلغ الاحتياطي النقدي والودائع 40 مليون دينار.
- تحسنت حقوق الملكية بـ 17 مليون دينار.
- بلغت نسبة الدين إلى حقوق الملكية 1,4 في 2013، مقارنة بنسبة 1,7 في 2012.

الأداء التشغيلي

واستعرض كذلك الأداء التشغيلي للشركة وقال ان «طيران الجزيرة» شهدت زيادة بنسبة 5٪ في عدد المسافرين بين الكويت ودبي في 2013 مقارنة بالعام الذي سبقه، واستحوذت خلال العام على حصة تشغيلية بلغت 14٪ على هذا الخط، وكانت الشركة قد أطلقت في أكتوبر 2013 رحلات أسبوعية إلى مطار «آل مكتوم الدولي الجديد في دبي ورلد سنترال» ليرتفع متوسط عدد الرحلات التي تشغلها «طيران الجزيرة» بين الكويت ودبي إلى 27 رحلة أسبوعية.

توزيع 15٪ نقداً.. وانتخاب مجلس جديد

وافقت الجمعية العمومية للشركة على جميع بنود جدول الأعمال وأبرزها توزيع أرباح نقدية بواقع 15 فلسا للسهم الواحد كما تم انتخاب مجلس إدارة جديد للسنوات الثلاث المقبلة مكون من : مروان مرزوق جاسم بودي، ومرزوق جاسم مرزوق بودي ممثلا عن شركة عبدالعزيز وجاسم التجارية، ومحمد محتشم خان محمد ممثلا عن شركة السهم الذهبي، واحمد عبدالله ممثلا عن شركة أنظمة تكنولوجيا السفر، وهاني محمد شوقي يونس ممثلا عن شركة السهم الفضي العقارية.

تأجير طائرة في أبريل المقبل

قال بودي إن «طيران الجزيرة» وصلت الى مراحل متقدمة من التفاوض مع إحدى الجهات لتأجير طائرة لها عن طريق شركة سحاب التابعة للمجموعة، لافتا إلى ان الكشف عن التفاصيل سيكون في أبريل المقبل.

تخفيض تكلفة الدين

لفت بودي إلى أن مجموعة طيران الجزيرة كانت تفضل توزيع 50٪ من الأرباح المحققة، إلا أنها ارتأت ضرورة تخفيض التكلفة العالية للدين وهو ما كان سببا في تقليص نسبة التوزيع، لافتا إلى أن تخفيض تكلفة الدين والمصاريف ستنعكس بشكل إيجابي على ميزانية 2014.

زيادة التركيز على نشاط الطيران

أوضح ان المجموعة تركز بشكل أكبر في الوقت الحالي على نشاط الطيران، بعد ان كانت في البداية تعتمد على 50٪ من نشاط الطيران و50٪ من نشاط التأجير، إلا أنه مع تحقيق قفزات كبيرة على مستوى نشاط الطيران كان منطقيا أن تزيد نسبة الإيرادات الناتجة عن نشاط الطيران في مقابل تراجع نسبة الإيرادات الناتجة عن نشاط التأجير، مشيرا إلى ان استراتيجية طيران الجزيرة في هذا الصدد هي تشغيل الطائرة الجديدة تجاريا لمدة تتراوح من 5 إلى 6 سنوات، ثم تقوم بتأجيرها عن طريق «سحاب» لضمان تحقيق الدخل الثابت.

«الجزيرة» في «كويت 15» لأول مرة

ذكر أن سوق الكويت للأوراق المالية ضم «طيران الجزيرة» لأول مرة إلى مؤشر «كويت 15» الذي يهدف إلى قياس الأداء الحقيقي للسوق من خلال أكبر 15 شركة كويتية مدرجة والأفضل أداء في السوق المحلي من حيث القيمة السوقية والتي أيضا تستوفي شروط السيولة المعتمدة في اختيار الشركات ضمن المؤشر.

13٪ حصة الشركة في السوق المحلي

أشار بودي إلى أن حصة الشركة في السوق المحلي تصل إلى 13٪ وبالمقارنة مع حصتها على المستوى الإقليمي تكون النسبة أكبر، لافتا إلى تضرر «الجزيرة» من وضع الخطوط الجوية الكويتية، لأن هناك شركات طيران إقليمية تكثف رحلاتها إلى الكويت بسبب عجز «الكويتية» في تغطية المناطق البعيدة، مشيرا إلى أن «الجزيرة» ستكون من أكبر المستفيدين من تعافي «الكويتية».

تأجير طائرة لـ «طيران ناس» السعودية

قال إن من ضمن انجازات «طيران الجزيرة» العام الماضي قيام شركة «سحاب» بتأجير طائرة لصالح شركة طيران ناس السعودية وفق عقد تأجير طويل المدى، فضلا عن إطلاق رحلتين أسبوعيتين بين الكويت ومطار آل مكتوم الدولي الجديد في دبي ورلد سنترال.

الموسى: فائدة الاقتراض لن تشهد تغييراً دراماتيكياً خليجياً بـ 2014

علي الموسى

توقع رئيس مجلس الإدارة للبنك التجاري الكويتي، علي الموسى أن تظل أسعار فائدة الاقتراض بوجه عام مستقرة وثابتة إلى حد ما في دول الخليج على الأقل إلى نهاية العام الحالي.

وقال الموسى لـ «العربية. نت» إن أسعار الفائدة بمختلف اقتصاديات العالم تسير بنفس الاتجاه، وقد تختلف بعض السياسات النقدية والمالية في عدد من دول العالم نظرا لخصوصية الأوضاع والاضطرابات المالية، فيها لكن التوجه العام يبدو متناغما وعلى «الأقل في سنة 2014 لن نشهد تغييرا دراماتيكيا».

وبحسب رصد لـ «العربية. نت» تتراوح أسعار فائدة الاقتراض بوجه عام بين 3,5٪ في السعودية و5٪ في كل من الكويت والإمارات وعمان وصولا إلى 6٪ في كل من البحرين وقطر تبعا لحالة وشروط ومدة استحقاق القرض وطبيعة ضماناته وقدرة المقترض على السداد.

وذكر الموسى أن تحريك فائدة الاقتراض، في كل من السعودية والكويت، لا يعد مؤثرا على ميزانية الدولة، بحكم أن دول الخليج عموما لا تقوم بالاقتراض لعدم حاجتها لهذا النوع من التمويل، في مقابل أن الدول الكبرى باقتصادياتها يكون قرار خفض أو رفع أسعار فائدة الاقتراض مهم جدا وبالغ الحساسية.

وأفاد بأن الدول الكبرى مثل أميركا ودول أوروبا تعتمد بشكل أساسي على الاقتراض من داخل اقتصادها وبالتالي يؤثر سعر الفائدة على كلفة تمويل الميزانيات ويصبح مؤثرا ومهما للترقب في كل لحظة.

وبسؤاله عن علاقة تحريك الفائدة خليجيا بقدرة الأفراد على أخذ القروض الاستهلاكية، قال: «إن الدراسات أثبتت عدم وجود حساسية أو علاقة ذات تأثير جوهري بين سعر الفائدة والقروض الاستهلاكية لأن المقبلين عليها لا يفاوضون كثيرا بكلفة الحصول على التمويل».

وأضاف «أن القطاع التجاري لا يبدي حساسية أيضا تجاه سعر الفائدة».

وقال الموسى إن الأصل في تحديد أسعار الفائدة وعلاقته مع معطيات الأسواق الخليجية، هو تحديد مؤشرات تستهدف قطاع الاستثمار بالدرجة الأولى، موضحا أن حجم الاقتصاد مهم جدا في فرض تلك المعطيات التي تتطلب من البنوك المركزية إعادة النظر في الأسعار وهذا ما يجعلها مستقرة في منطقة الخليج بوجه عام.

وتاريخيا لم تشكل أسعار الفائدة، هاجسا لدى أصحاب الودائع البنكية قصيرة الأجل، لكنها بحسب الموسى تكون محل تفاوض وأخذ ورد بالنسبة للمؤسسات التي تملك أموالا كبيرة وفائضة تتطلب توظيفها بودائع طويلة الآجل.

وأفاد بأن مصدر الأموال الكبيرة غالبا من المؤسسات التابعة للدول، ولديها مفاوضون محترفون يعرفون جيدا كيفية الحصول على أفضل الأسعار التي امتنع الموسى عن الخوض في مستوياتها خلال الفترة الحالية.

وبشأن التداعيات المحتملة لأزمة الأسواق الناشئة على دول الخليج، قال الموسى إن علاقات أسواق المال والبنوك في الخليج، تكون أكثر تأثرا فيما يجري بالنسبة لعملات رئيسية مثل الدولار واليورو والجنيه الإسترليني، واليوان الصيني.

وقلل الموسى من احتمال أن تكون هناك ارتدادات سلبية على منطقة الخليج وبنوكها، من خلال أزمة عملات الأسواق الناشئة، حيث فقدت بعض العملات مثل الليرة التركية وعملات البرازيل والأرجنتين نحو 20٪ من قيمتها خلال 12 شهرا ماضية.

يشار إلى أن أسعار الفائدة، ظلت تحوم حول معدل «الصفر» في الولايات المتحدة منذ الأزمة المالية العالمية في 2008، إلى جانب معدلات متدنية في بريطانيا وأوروبا تتراوح بين 0,25٪ و1,5٪.